

Distr.: General
4 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل
السكانية: تحقيق المستقبل الذي نريده:
إدماج قضايا السكان في التنمية
المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة
التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من حركة القساوسة أنصار الحياة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130215 090215 14-67548 (A)



البيان

اتفق رؤساء الدول وممثلو الحكومات على الوثيقة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ الواردة في القرار [A/RES/66/288](#)، إذ كانت لديهم رؤية مشتركة تتمثل في تحديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وبكفالة تهيئة ”مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة“.

وسلّموا بأن ”القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن“، وبأن ”الناس هم محور التنمية المستدامة ونسعى، في هذا الصدد، إلى إقامة عالم عادل منصف يسع الجميع، ونلتزم بالعمل سويا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة“.

وُتقر حركة القساوسة أنصار الحياة بأن ثمة حاجة ملحة إلى القضاء على الفقر وآثاره المدمرة وإلى تنفيذ برامج وسياسات ستعود بالنفع المباشر على الجميع، في الحاضر والمستقبل.

إننا نؤمن بأن رفاه وكرامة وقيمة - حياة كل إنسان وجميع البشر دون استثناء - هي أساس السياسات والبرامج التي تُحرّر البلدان، والأهم من ذلك، أنها تحرر الناس من الفقر. ولدى جميع الأفراد القدرة على تقديم مساهمات كبيرة في القضاء على الفقر؛ فلا يجوز هدر حياة أي كان.

والمستقبل الذي نصبو إليه هو المستقبل الذي تتمتع فيه كل حياة بشرية بقدر يوازي ما لها من قيمة فطرية ولا يُجرّد فيه أي فرد من أفراد الأسرة البشرية من الكرامة الإنسانية ويُحرّم من أهم حقوقه الأصلية - ألا وهو حقه في الحياة - بسبب السياسات التي تسمح بتهميش الأفراد ومعاملتهم بوصفهم مشكلة، لا بوصفهم مساهمين محتملين في القضاء على الفقر.

فالتنظيم السكاني وبرامج الصحة الإنجابية التي تستهدف قتل الأطفال عن طريق الإجهاض تميّز ضد الأجنة في الأرحام، وتتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي تذكرنا بأن ”الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها“.

ولهذا فإن توفير خدمات الرعاية الصحية التي تحترم الحق في الحياة لكل كائن بشري ضرورية لاستمرار المضيّ في خفض وفيات الأمهات والأطفال على حد سواء. وهناك أدلة على أن توفير الرعاية الصحية التي من شأنها الحفاظ على حياة الأمهات تقلل من الوفيات النفاسية.

ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى توفير القابلات الماهرات لجميع الأمهات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالقابلات الماهرات يعرفن حالات الولادة الطارئة ويساعدن النساء في الحصول على الرعاية والعلاج في الحالات الطارئة الحرجة. ويجب المضي في علاج مضاعفات الولادة، ومنها التزيف - وهو السبب الأول في الوفيات النفاسية - والوقاية منها أثناء عمليات نقل الدم النقي الضرورية إلى الأمهات وتناولهن المضادات الحيوية. كما أن زيادة فرص الحصول على الرعاية قبل الولادة، بما في ذلك التغذية والفيتامينات الكافية، تنقذ حياة الأمهات والأطفال على حد سواء.

وتحتاج النساء إلى زيادة فرص حصولهن على الرعاية الصحية اللازمة للوقاية من الأمراض والاضطرابات وعلاجها، ومنها الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد وفقر الدم والملاريا وأمراض القلب والأوعية الدموية وداء السل والصرع والسكري، وكلها عوامل تزيد من احتمال الوفيات النفاسية.

وتعارض كثير من البلدان اللجوء إلى الإجهاض وتفرض قيودا عليه، سواء في سياق "الصحة الإنجابية" أو "الحقوق الإنجابية" أو بوصفه أداة من أدوات التنظيم السكاني. فاللجوء إلى الإجهاض لا يحظى بتأييد عالمي، وليس حقا من حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، ولا ينبغي إدراجه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتضح من تقرير عام ٢٠١٤ بشأن "قوانين الإجهاض والسياسات والبيانات المتعلقة بالحقوق الإنجابية الأخرى في جميع أنحاء العالم" الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن السياسات المتعلقة بالإجهاض "لا تزال مقيّدة في العديد من البلدان"، وأن "نحو ثلث البلدان فقط (٣٦ في المائة) تسمح بالإجهاض لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو بناء على الطلب"، في حين أنه مباح "في نصف عدد البلدان فقط عندما ينتج الحمل عن الاغتصاب أو سفاح المحارم أو في حالات التشوّه الخطير للجنين".

ويمثل الأثر المترتب على "فقدان الأطفال" تحديا يواجهه عدد قياسي من البلدان التي أدى انخفاض معدل الخصوبة فيها إلى وجود عدد قليل للغاية من العمال صغار السن ممن في وسعهم المساهمة في برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية والذين يمكن أن يحلوا محل العمال المسنين الذين اضطروا إلى العمل لسنوات بعد التقاعد. وتواجه الحكومات تحديات غير مسبقة في مجال التنمية الاجتماعية بسبب تراجع أعداد المواليد، في حين أن أعداد السكان المسنين حاليا بلغت مستويات غير مسبقة.

وتوثق قوانين الإجهاض والسياسات والبيانات المتعلقة بالحقوق الإنجابية الأخرى الانخفاض الحاد في معدلات الخصوبة، حيث "... ارتفع عدد البلدان ذات الخصوبة الكلية

دون مستوى الإحلال (٢,١ طفل لكل امرأة) من ٥٥ بلدا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ إلى ٨٦ بلدا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.“

ويكشف التقرير عن عدد قياسي من الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة لزيادة معدلات المواليد: “فقد تضاعفت نسبة الحكومات التي لديها سياسات ترمي إلى زيادة الخصوبة تقريبا (من ١٤ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٣)“ في حين أن أكثر من ثلثي الحكومات في المناطق المتقدمة “لديها سياسات ترمي إلى زيادة الخصوبة“.

ويشرح التقرير أن الانخفاض لا يقتصر على البلدان المتقدمة: “فبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٣، ارتفعت أيضا نسبة الحكومات التي لديها سياسات ترمي إلى زيادة الخصوبة في المناطق النامية (من ٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٣)، في حين ظلت نسبة الحكومات التي لديها سياسات ترمي إلى خفض الخصوبة، دون تغيير في معظمها (٥٦ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٣)“، وجاء في التقرير أن “... نسبة الحكومات التي لديها سياسات ترمي إلى زيادة الخصوبة كانت الأعلى في أوروبا (٧٣ في المائة)“.

وبينما يبذل بعض البلدان جهدا مضنيا لزيادة الخصوبة، يعمل البعض الآخر على خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة. وإحراز تقدم في كلا المجالين أهمية بالغة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقد ذكر الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال في تقريره الصادر في عام ٢٠١٣ تحت عنوان “المستويات والاتجاهات في وفيات الأطفال“ أن “نسبة حالات الوفاة دون سن الخامسة التي تقع خلال الشهر الأول من الحياة (فترة الولادة الحديثة) زادت بمقدار ١٩ في المائة منذ عام ١٩٩٠، حيث ارتفعت من نسبة ٣٧ في المائة إلى ٤٤ في المائة، ذلك أن الانخفاض في معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة أبطأ من الانخفاض في معدل وفيات الأطفال الأكبر سنا“.

ويكشف التقرير أيضا أنه رغم انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فقد شهد عام ٢٠١٢ وفاة ما يقرب من ١٨ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة كل يوم. وكان من ضمن أسباب وفاتهم حالات كان يمكن الوقاية منها وعلاجها وهي تعزى إلى الإصابة بالالتهاب الرئوي، ومضاعفات ولادة المبتسرين، والمضاعفات التي تحدث أثناء الولادة، والإسهال، والمalaria. وكان نقص التغذية من بين العوامل المؤدية إلى الوفاة في ٤٥ في المائة من الوفيات دون سن الخامسة.

ويتطلب توفير التغذية اهتماما خاصا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فسوء التغذية هو السبب الكامن وراء وفاة ٣,١ ملايين طفل على الأقل سنويا. ويتوفى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ طفل - واحد من كل أربعة مواليد - كل عام بسبب ولادتهم المبكرة للغاية أو صغر حجمهم الشديد نتيجة لسوء تغذية أمهاتهم.

وثمة اعتراف متزايد بأن التغذية الكافية خلال الألف يوم الأولى من الحياة - أي من الحمل حتى إتمام العام الثاني - تنقذ حياة النساء والأطفال وتحدّ من توقف النمو وسوء التغذية.

فعندما تتغذى المرأة في سن الإنجاب تغذية جيدة، تغدو أكثر صحة وأكثر قدرة على توفير التغذية لأجنتها في رحمها، وأكثر قدرة على النجاح في الاقتصار على الرضاعة الطبيعية، وعلى اتباع الخيارات الغذائية المغذية لأطفالها دون سن الثانية؛ وجميعها أمور ضرورية لكفالة نموها صحيا بدنيا وذهنياً. وعندما ينمو الأطفال جيدا، فإنهم يتمكنون من أن يصبحوا بالغين أصحاء مؤهلين بشكل أفضل لتقديم مساهمات مفيدة لأسرهم ومجتمعهم وبلدهم.

وهكذا، فإن القضاء على سوء التغذية خلال الألف يوم الأولى من حياة الطفل، وتوفير التغذية لجميع النساء في سن الإنجاب لن ينقذ أرواح النساء والأطفال ويسهم في تحقيق رفاههم فحسب، بل سيجسّن اقتصادات البلدان أيضا.

وتؤمن حركة القساوسة أنصار الحياة بأن النساء والبلدان تستحق إدراج برامج وسياسات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكفل الإنجاب الصحي، وتؤمن الحركة بأن كل حياة حديثة الخلق لها قيمتها وكرامتها الفطرية.

فالكرامة المتأصلة في الحياة أساس حقوق الإنسان، إذ إن الحياة ليست للمتفرفين والأصحاء والمنتظرين، بل هي تشمل جميع أفراد الأسرة البشرية، بما في ذلك الأطفال قبل الولادة. ويجب أن تعترف السياسات الهادفة للقضاء على الفقر بإمكانية إسهام جميع الأفراد في حل مشكلة الفقر وعدم معاملة أي فئة من الناس على أنها مشكلة.

وتؤمن حركة القساوسة أنصار الحياة بأن "المستقبل الذي نصبو إليه" هو المستقبل الذي يحترم كرامة كل حياة وقيمتها، من الحمل حتى الوفاة الطبيعية.